السياسة الأمريكية في منطقة بحر قزوين: الأهداف والمحددات

حنان دريسي

أستاذة محاضرة (ب) بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص:

أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية المتبعة اتجاه منطقة بحر قزوين ذات طابع خاص تعكس دوافع جديدة للولايات المتحدة الأمريكية، وبناءًا على ذلك كانت توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين وكذلك تجاه الدول المطلة على هذا البحر، حيث سعت باستمرار إلى تشجيع التعددية في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها إلى الأسواق العالمية. وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط بأنها سوف تظل تسيطر على أسواق النفط العالمية، لذلك كان يجب عليها إيجاد وتطوير مصادر جديدة في العديد من مناطق العالم وهذا يشكل هدفاً مهمًا للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر مستهلك للنفط في العالم. حيث تتمتع منطقة بحر قزوين وفقاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بخاصية إستراتيجية يجب استغلالها لكي تحافظ على هيمنتها على العالم وعدم إتاحة الفرصة لروسيا الاتحادية بالعودة لتكون قطبًا جديدًا في النظام الدولي

الكلمات الدالة: سياسة الولايات المتحدة، منطقة بحر قزوين، مصالح الولايات المتحدة، المصالح الحيوية.

Résumé :

La politique américaine dans la région de la mer Caspienne est marquée par une particularité, laquelle traduit au fond les nouvelles préoccupations des États-Unis d'Amérique. En effet, cela détermine non seulement les orientations américaines à l’égard de la mer Caspienne et des Etats donnant un accès sur la

mer, mais les pousse à toujours chercher à encourager la diversité des sources d'approvisionnement en énergie et des routes de transit aux marchés mondiaux. Les États-Unis considèrent que le Moyen-Orient maintiendra à l'avenir à sa domination sur les marchés mondiaux du pétrole, d'où obligation leur est faite de trouver et développer de nouvelles sources dans de nombreuses régions du monde.

Cet objectif découle du fait que les Etats-Unis d'Amérique demeurent le plus grand consommateur de pétrole dans le monde. En conséquence, les États-Unis confèrent à la région de la Caspienne un caractère stratégique, ne devant nullement être négligé afin de maintenir son hégémonie sur le monde, et surtout ne pas offrir l'occasion à la Russie de revenir en tant que nouveau pôle du système international.

Mots clefs: La politique américaine, région de la Mer Caspienne, les intérêts américains, Les intérêts vitaux,

Summary:

The US foreign policy towards the Caspian Sea has nowadays a special distinguishing feature which reflects US new motives for consistently encouraging the multiplicity of sources of energy supply and transit routes to global markets. The United States was considering that the Middle East would be continuing its domination over the global oil markets. Therefore, the US, being the world's largest oil consumer, has sought to develop new sources in many regions of which is the Caspian region which is regarded as a strategic feature that should be exploited in order to maintain its hegemony over the world, and prevent Russia from becoming a new pole in the international system.

Key words: US policy, region of the Caspian Sea, US interests, The vital interests.

مقدمة:

إن التطورات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفييتي و استقلال الجمهوريات الإسلامية التابعة له في منطقة بحر قزوين فتح المجال لتنافس عدة قوى إقليمية

وأخرى دولية على هذه المنطقة من خلال بلورة خطط و استراتيجيات، لملئ الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفيتي بعد تفككه، والفوز بأكبر نصيب و مزايا و ثروات هذه المنطقة.
و تعد الولايات المتحدة الأمريكية و إيران من بين القوى التي تسعى للعب أدوار رئيسية في بحر قزوين، بحيث عمل كل منهما على بلورة مجموعة من الخطط و الاستراتيجيات التي تساعدها على بلوغ أهدافها و إثبات حضورها في هذه المنطقة، غير أن هذا التنافس الأمريكي الإيراني غير منعزل عن بقية القوى الإقليمية الفاعلة في بحر قزوين خاصة روسيا و الصين وتركيا، التي تبحث لها عن موطئ قدم في هذه المنطقة،

مثل تفكك الاتحاد السوفييتي فرصة ذهبية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية للتوجه نحو منطقة بحر قزوين، و هي المنطقة التي لا تقل أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية عن المناطق الحيوية الأخرى بالنسبة لها. حيث تتحرك السياسة الأمريكية و تتحدد معالمها في بحر قزوين وفق ما يقتضيه مفهوم المصلحة الوطنية، معتمدة في ذلك على إستراتيجية شاملة من الممكن أن تساعدها في تحقيق أهدافها ، و بناءا عليه نطرح المشكلة البحثية التالية : **بماذا يمكن تفسير السياسة الأمريكية في منطقة بحر قزوين: هل هي المصالح الاقتصادية – النفطية– وحدها، أم ثمة أهدافا أوسع و ابعد مدى ذات أبعاد جيو–سياسية و إستراتيجية؟**

وللإجابة على المشكلة البحثية تمت صياغة الفرضيات التالية

–تتحرك السياسة الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين من منطلق تحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي و تنويع مصادر الإمدادات النفطية لها و لحلفائها.

–الحفاظ على التعدديات الجيو– إستراتيجية في منطقة بحر قزوين – أسيا الوسطى لإنشاء نظام إقليمي يتماشى و تطلعاتها و مصالحها في المنطقة.

ومن خلال هذه الدراسة سنتطرق إلى تحديد المصالح الأمريكية في المنطقة، ثم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها في هذه المنطقة المهمة من العالم. ثم محددات الإستراتيجية الأمريكية في بحر قزوين و التحديات التي تواجهها.

أولا: تحديد المصالح الأمريكية في منطقة بحر قزوين–آسيا الوسطى

تنطلق معظم التحاليل المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة من وصف التفاعلات الحاصلة دون الالتزام بالإطار الذي يحدّد طبيعة المصالح الأمريكية التي تتطلب وضع معايير دقيقة للتحليل تنطلق من إخضاع السياسة الأمريكية إلى جملة من المعايير التقييمية تختلف باختلاف سلم الأولويات ونظرة كلّ باحث.

المقاربة الأولى: وهي مستخلصة من دراسة أعدّها أربعة من أفضل الخبراء الأمريكيين في الشؤون الروسية والدول المستقلة و مؤسسات حكومية أمريكية قصد توجيه السياسة الأمريكية وتحديد أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة(1). وانطلق هؤلاء الخبراء من تصنيف نظري شامل للمصالح الأمريكية، ثم أسقطوها على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

المجموعة الأولى: المصالح الحيوية "Vital Interests" :

وهي معرفة إذا ما كانت هذه المنطقة تدخل ضمن التجمعات الجيو–سياسية الكبرى والحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كأوربا، الشرق الأوسط ، منطقة المحيط الهادي... أو تدخل في دائرة المناطق الأقل شأنًا، وتكون المصالح حيوية بالنسبة للأمريكيين إذا استوفت الشروط التالية:

- إذا كانت دول أو عدّة دول من المنطقة قادرة على إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية كامتلاك دولة ما لصواريخ باليستية طويلة المدى.
- عند وقوع نزاع كبير بين دول المنطقة يمس إحدى دول الحلف الأطلسي.
- إذا حاولت إحدى الدول الهيمنة على المنطقة وكانت سياستها عدوانية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

المجموعة الثانية: المصالح الإستراتيجية "Strategic Interests" :

تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية وتتلخص فيما يلي:

1 - C.Fairbanks.F.Stear.R.Nelson.Kweisboud,**"stratigic assessment of central Eurasia", http://www.sais.jhu.edu/caci/2001/pdf**

- ضمان الاستقرار في المنطقة.
- احتواء الصراعات الدينية بين الدول.

المجموعة الثالثة: المصالح المهمّة :«Important Interests"

وهي المصالح المرتبطة بجماعات الضغط الأمريكية.

نلاحظ ممّا سبق التركيز المفرط لهذه المقاربة على الجوانب الأمنية في تحديد المصالح الأمريكية وإهمالها للجوانب الاقتصادية خاصة موضوع الطاقة، عكس المقاربات الأخرى التي أكدت على دور الطاقة في صياغة المصالح الأمريكية.

المقاربة الثانية: على عكس المقاربة الأولى، جاءت هذه المقاربة للتأكيد على أهمية الجوانب الاقتصادية دون إهمال الجوانب الأمنية في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط سنجد أن النفط عامل أساسي في تصنيفها ضمن نطاق المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

فعلى مستوى الخطاب الرسمي الأمريكي، نجد أن نفط بحر قزوين سيجعل من المنطقة حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، وهو ما جاء على لسان السفير الأمريكي لدى دول رابطة الدول المستقلة (**StcobeTalbout**) خاصة بعد تصريحه بوجود احتياطي نفطي يتجاوز 200 مليار برميل في بحر قزوين.

واستمر الكثير من الباحثين الأمريكيين في ربط السياسة الأمريكية في المنطقة بوجود مصالح حيوية أساسها النفط، حيث أن تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ضروري لحماية الإمدادات النفطية لأمريكا وحلفائها.

لا تعتبر آسيا الوسطى وبحر قزوين حاليًا مصدرًا كبيرًا للنفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فالدراسات الطاقوية لا تشير إلى احتمال حدوث هذا التوقع، بل بالعكس فكل الدراسات الأمريكية وغير الأمريكية تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى إلى شراء النفط من الدول الأقرب إليها جغرافيًا كالمكسيك، فنزويلا، ثم دول غرب إفريقيا كنيجيريا وخليج غينيا، مع تقليص حجم تبعيتها المفرطة لنفط العربية السعودية في المستقبل القريب، إنّ تقليص تبعية السوق

الأمريكية لنفط الخليج لا يعني بالضرورة تحوّلها نحو نفط قزوين، لأسباب ترتبط بحجم الإنتاج المتواضع من جهة، وبُعد هذه المنطقة عن الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه لا يمكننا القول بأن هذه المنطقة حيوية لتأمين الموارد الطاقوية الأمريكية على الأقل على المدى القريب والمتوسط

-**المقاربة الثالثة:** كان لابد أن تتعامل مختلف التحاليل والمقاربات مع منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين باعتبارها نقطة تتفاعل وتتشابك فيها مختلف سياسات الدول المجاورة، حيث تتضاعف أهميتها، ولهذا فلكي نتجنب التحاليل الضيقة والمركزة على عامل واحد، كان لابد من تصحيحها والتعامل مع منطقة آسيا الوسطى بطريقة أخرى تمكننا من إدراك المصالح الأمريكية إدراكاً أفضل.

فآسيا الوسطى وفقاً لهذا الاعتبار ليست مهمة بذاتها ولكن تكتسب أهميتها لوقوعها في منطقة حساسة، حيث يرى محمد رضا جليلي أنّ: « **الموقع الجيو-استراتيجي المميز الذي تحتله بتوسطها التجمع الأوروآسيوي، وباعتبارها فناء خلفيًا لروسيا الشرق الأوسط، وجنوب آسيا والصين سيجعلها مهمة جدًا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية** ». **(1)**

لا يمكننا الفصل بين المسائل الأمنية والمسائل الاقتصادية كما لاحظنا في المقاربتين الأولى والثانية فصلاً مطلقاً، فالمسائل الأمنية تتداخل وتتفاعل مع المسائل الاقتصادية، كما أنه يمكن أن توظف الأولى لتحقيق الثانية ، وهذه هي جوهر السياسة الأمريكية في المنطقة، والمقاربة الثالثة تتوافق أكثر مع السياسة الأمريكية بوصفها دولة عظمى تمتد مصالحها إلى مختلف دول العالم.

أي أنها تنظر إلى آسيا الوسطى كوسيلة توظفها لتقوية وإضعاف الدول المجاورة وإنشاء نظام إقليمي يتماشى وتطلعاتها ومصالحها في المنطقة.

إنّ الدارس لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يستنتج أنها تدور حول محور مهمّ جدًا ألا وهو "**دعم استقلال دول آسيا الوسطى**". حيث تعتبر هذه المسألة ضرورية من أجل تفكيك وفهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى بعد انهيار الإتحاد السوفيتي.

---

1 - محمد رضا جليلي وتيري كيلنر: **جيوسياسة آسيا الوسطى**، ترجمة علي مقلد(القاهرة منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية) ص88.

فالتعددية الجيو–سياسية القائمة على دعم استقلال دول الإتحاد السوفيتي سابقاً تبقى المبدأ الأساسي الذي يصوغ النظام الدولي الأورو–آسيوي حسب "**بريجنسكي**" وغيره من المحللين الأمريكيين.

حيث يقول زبغنيو بريجنسكي في كتابه **(رقعة الشطرنج الكبرى)** : « **إنّ هدف الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن يكون دائمًا الحفاظ على التعدديات الجيو–إستراتيجية في منطقة الأوراسيا بكل ما تعنيه من خصوصيات ثقافية وخطوط تماس عقائدي**" ». **(1)**

فالحفاظ على التعدديات الجيو–سياسية يمنع نشوء تحالف كيانات معادية للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى واشنطن أن تبحث عن شركاء استراتيجيين يساعدونها في بناء أمن الأوراسي الأطلسي على المدى البعيد.

ممّا تقدم، يتضح أن الإستراتيجية الأمريكية تستند في تخطيطها إلى عدّة عوامل أساسية :

- الوضع الجيو–استراتيجي لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين.
- المصالح الاقتصادية الحيوية لأمريكا وحلفائها وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي.
- مزاحمة النفوذ الروسي ومحاولة تفكيك التقارب الإيراني– الروسي وتقليص النفوذ الصيني.
- حماية جمهوريات المنطقة عبر التقارب والاتفاقيات الإستراتيجية.
- تهيئة المناخ للتغلغل الإسرائيلي في المنطقة، وأنموذج ذلك التقارب الأذربيجاني– الإسرائيلي.
- مواجهة التيارات الأصولية المتصاعدة في المنطقة.

ثانيا: دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة بحر قزوين

أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية المتبعة اتجاه منطقة بحر قزوين ذات طابع خاص تعكس دوافع جديدة للولايات المتحدة الأمريكية، وبناءًا على ذلك كانت توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين وكذلك تجاه الدول المطلة على هذا البحر، حيث سعت باستمرار إلى

1 – عبد الناصر سرور، الصراع الإستراتيجي الأمريكي–الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة: 1991–2007 (**مجلة جامعة الأزهر** ، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد11 ، العدد11،غزة، 2009) ص ص1–37.

تشجيع التعددية في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها إلى الأسواق العالمية. وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط بأنها سوف تظل تسيطر على أسواق النفط العالمية، لذلك كان يجب عليها إيجاد وتطوير مصادر جديدة في العديد من مناطق العالم وهذا يشكل هدفاً مهمًا للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر مستهلك للنفط في العالم.

تتمتع منطقة بحر قزوين وفقاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بخاصية إستراتيجية يجب استغلالها لكي تحافظ على هيمنتها على العالم وعدم إتاحة الفرصة لروسيا الاتحادية بالعودة لتكون قطبًا جديدًا في النظام الدولي، والولايات المتحدة تسعى كذلك إلى حرمان إيران من الاستفادة من الفراغ السياسي ومن الثروات الطبيعية التي تتمتع بها منطقة بحر قزوين، وتسعى كذلك إلى التواجد التركي في هذه المنطقة الذي يمثل امتدادًا لمصالحها. [1] قامت الإدارة الأمريكية بإجراء العديد من الاتصالات المكثفة مع دول منطقة بحر قزوين من خلال توقيع العديد من اتفاقيات التعاون، كما قامت بتقديم التمويل اللازم للعديد من برامج الدراسات العليا وكذلك للمراكز العلمية المهتمة بالبحث في شؤون القوقاز وآسيا الوسطى، وكذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز تواجدها العسكري في منطقة بحر قزوين من خلال قيمها بعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة أو من خلال تواجدها تحت مظلة حلف الناتو.(2)

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 لتحقيق أهدافها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وهي تصر على تواجدها العسكري في تلك المناطق للقضاء على الإرهاب والحركات المتطرفة، وتقوم كذلك بتوسيع حلف الناتو ليشمل دول المنطقة وإيجاد أجواء أمنية وسياسية وعسكرية توفر بيئة مناسبة للسيطرة.[3]

1 – الخثلان صالح، **الصراع على قزوين دراسة للأبعاد الإستراتيجية للتنافس على الثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين**(الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات و البحوث الإسلامية، 2000) ص.35.

2 – **نفس المرجع**. ص ص 46–47.

3 – إبراهيم إيمان محمود، **الصراع الإقليمي والدولي حول ثروات منطقة بحر قزوين**، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر ، ط.1)، ص 240.

ثالثا-أهداف السياسة الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين

تهدف السياسة الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين إلى تحقيق ما يلي:

1- تعزيز سيادة دول المنطقة حديثة الاستقلال وازدهارها.
2- تعزيز الفرص التجارية للشركات الأمريكية.
3- تدعيم أمن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وضمان تدفق إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية.
4- تخفيف الصراعات الإقليمية وبناء روابط اقتصادية بين الدول المستقلة حديثاً في المنطقة.[1] عدم هيمنة روسيا على نفط بحر قزوين.
5- الحيلولة دون تحول روسيا من مزود رئيسي ومباشر للنفط إلى أوربا لكي تضمن تدفقه من خلال يد أمريكية.
6- تخفيض أسعار النفط إلى الحدّ الذي لا يضر بمصالح الشركات الأمريكية.
7- تحجيم النفوذ الصيني في الشرق الذي يمتد غرباً.
8- تحجيم الدور الإيراني الذي بدأ يمتد من الجنوب.
9- إنشاء شبكات نقل النفط والغاز الطبيعي في كلا من أذربيجان وكازاخستان على وجه الخصوص.

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لتوسيع تواجدها في منطقة بحر قزوين وخاصة في أذربيجان، حيث قامت برصد حوالي مائة مليون دولار بهدف تحقيق الاستقرار الأمني على البحر الأسود، وقد قامت بتأسيس ما يسمى بـ (حارس البحر الأسود) ويتكون من وحدات عسكرية ومفارز للشرطة وهذه القوات سوف تكون قادرة على تحقيق الأمن والنظام وكذلك سوف تعطي لحكومة أذربيجان فرص مراقبة مناطق النفط في البحر.

الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن أذربيجان هي بوابتها الواسعة لتحقيق أهدافها بالوصول إلى نفط بحر قزوين وإحكام قبضتها عليه وكذلك إزالة النفوذ الروسي عن هذه المنطقة وسلاحها

---

1 - كول ويلفرد، **تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة الأوبك، مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية 12 2001)ص 191.

الذي سوف تستخدمه في ذلك هو شركاتها النفطية والعالمية المرتبطة بها [1]، وقد قامت كذلك بتقديم المساعدات العسكرية لأذربيجان ضمن برنامج التمويل العسكري الأجنبي ، وبرنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي ، وهذه المساعدات المقدمة لأذربيجان غير موجهة لنزاعها مع أرمينيا بل تقدم الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على حل النزاع القائم بينهما لضمان أمن واستقرار خطوط أنابيب النفط، وحرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز التعاون التجاري بين البلدين وتذليل كافة العقبات التي تحول دون ذلك، ويوجد لدى الولايات المتحدة الأمريكية مشروع بناء خط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من تركمنستان إلى باكستان عبر الأراضي الأفغانية، وقد فازت شركة **"يونوكال"** النفطية الأمريكية بهذا المشروع.

لقد وضعت الإدارة الأمريكية أربعة خيارات إستراتيجية لتطوير الصراع في المستقبل حول الموارد النفطية التي يتمتع بها بحر قزوين:

الخيار الأول: السيطرة على ثروات بحر قزوين من خلال ضخها إلى الأسواق العالمية عبر الأراضي الإيرانية إلى المحيط الهندي مرورًا بخليج عمان أو البحر المتوسط عبر الأراضي التركية.

الخيار الثاني: يتمثل في ربط تركمنستان وكازاخستان بالمحيط الهندي عبر باكستان وأفغانستان ، إلا أنه يوجد عدة أسباب تعوق إنشاء هذا الخط ومنها الحرب في أفغانستان.

الخيار الثالث: ويتمثل في استخدام الأراضي الروسية لنقل أنابيب النفط عبر كازاخستان وآسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية.

1 - حداد سليم، **منطقة بحر قزوين وأهميتها الإستراتيجية في العلاقات الدولية**، (دمشق: دار السورية للتأليف والترجمة والنشر، 2003)،ص120.

الخيار الرابع: يعمل على مزج الخيارين الأول والثالث من خلال إنشاء خط أنابيب في قاع بحر قزوين انطلاقا من كازاخستان وتركمنستان ليرتبط بأذربيجان وينتهي على شواطئ البحر الأسود في جورجيا.(1)

رابعا–محددات السياسة الأمريكية في منطقة بحر قزوين

جاء تفكك الاتحاد السوفيتي بمثابة فرصة هامة أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية أن تثبت أقدامها في منطقة توصف بأنها قلب العالم، حيث تمثل منطقة بحر قزوين أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار دعم إستراتيجيتها العالمية للسيطرة على قطاع النفط والغاز الطبيعي في العالم، فعندما تفكك الإتحاد السوفيتي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف جهودها في محاولة لملء الفراغ الذي تركه الإتحاد السوفيتي، لذلك سعت إلى احتواء المنطقة عن طريق عدة محاور هي :

المحدد السياسي و الدبلوماسي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إجراء اتصالات مع رؤساء كل من أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان، الهدف منها عقد الاتفاقيات اللازمة لخدمة الاستثمارات الأجنبية في منطقة بحر قزوين والعمل على تنمية العلاقات التجارية وزيادة حجم الاستثمارات في المنطقة عن طريق تطوير قطاع الطاقة هناك، بالإضافة إلى مساعدة الشركات الأمريكية في محاولة الإسراع بعملية تنمية الموراد الطاقوية، كما تقوم بمساعدة الدول المطلة على بحر قزوين للنهوض بالتنمية الاقتصادية لديها ومساعدتها لتقوية استقلالها السياسي ودعم الديمقراطية وتشجعيها على إقامة علاقات سليمة مع جيرانها.

كما قامت بإرسال عدة بعثات لجمع المعلومات عن دول المنطقة تهدف إلى تحديد مصالحها هناك، فكانت من أهم البعثات (**بعثة راند Rand**) التي شجعت على إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة الهدف منها تحجيم النفوذ الروسي في المنطقة والعمل على منع الانتشار النووي في وسط

1 – أحمد صفيناز محمد، "ثروات بحر قزوين...تنافس دولي في وسط آسيا "(**السياسة الدولية**، العدد159،يناير2005) ، ص ص 180.

آسيا، ثم جاء بعد ذلك تقرير بعثة معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام التي زارت وسط آسيا في عام 1992، لتؤكد ضرورة تطوير قطاع الطاقة في منطقة بحر قزوين والعمل على فرض رقابة صارمة على الأسلحة النووية في كازاخستان. [1]

وفي إطار توسيع دائرة الاهتمام الأمريكي بموارد الطاقة في منطقة بحر قزوين، عملت مجموعة من وكالات الطاقة الأمريكية على الاهتمام بالمنطقة من خلال عقد الاجتماعات الدورية برئاسة مجلس الأمن القومي لمناقشة السياسة الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين، والتي تم فيها اقتراح العديد من المقترحات التي تهدف إلى تقدم المصالح الأمريكية في المنطقة بشكل حيوي(2):

1-اتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة لتدعيم وجود الشركات الأمريكية للعمل هناك.

2-العمل على تشجيع الزيارات من وإلى المنطقة.

3-العمل على إدماج دول المنطقة في منظومة المجتمع الدولي.

4-ضرورة استمرار الدعم الأمريكي وتنشيط الجهود الدولية والإقليمية لإنجاز التسوية السياسية المتوازنة والدائمة للنزاعات في كل من إقليم ناجورنو كاراباخ وابخازيا وباقي مناطق النزاع الأخرى هناك.

5-على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة لتوفير الدعم المالي للعمل على إعادة بناء المناطق التي مزقتها النزاعات والحروب.

6-العمل على إتاحة موارد مادية لدعم عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في أفغانستان.

7-العمل على تقديم المساعدات الاقتصادية ذات الأهداف المتعلقة بالمصالح السياسية والاقتصادية والإيديولوجية أي المصالح المرتبطة بتوسيع الدعاية السياسية والإيديولوجية الوطنية داخل هذه الدول من خلال تدعيم وسائل التبادل الثقافي والعلمي الذي يساهم في بلوغ هذه الأهداف.

1 – عبد الظاهر محمود سعيد، **الصراع في بحر قزوين: الدوافع والأبعاد** (أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة،2003)، ص.35.

2 – حيادي زهرا، " الأهداف الأمريكية في القوقاز"، (**مختارات إيرانية**،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد16، سبتمبر 2001) ص:42.

8-العمل على تشجيع إقامة أسواق جديدة في المنطقة.

9-العمل على إيجاد نوع من التوازن بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي مما يحد من تمتع منطقة الخليج بالمزايا الإستراتيجية الملائم لها.

المحدد الاقتصادي

تمثل موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين مصدرًا هامًا للطاقة الرخيصة، كما يقلل الاعتماد على نفط الخليج العربي في إطار المسعى الأمريكي لتنويع مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي.

ومن أجل هذا الغرض قام البيت الأبيض في عام 1994 بإصدار وثيقة بعنوان (**إستراتيجية الأمن القومي للارتباط والتوسيع**)، وقد نصت هذه الوثيقة على إمكانية استخدام نفط وغاز بحر قزوين من أجل تنويع مصادر الطاقة، مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة من منطقة الخليج العربي، وقد ذكرت تقارير وكالة الطاقة الدولية كيف تطورت مراحل سيطرة الشركات الأمريكية على موارد الطاقة في المنطقة وذلك على النحو التالي[1]:

ففي 1993/10/24 تم الاتفاق بين الحكومة الأذرية والكونسورتيوم الذي يضم عددًا من شركات النفط المحلية والدولية والأمريكية على استثمار حقلي (**Azeri–Chirag**) وقد بلغت حصص بعض الشركات الأمريكية في هذا الكونستوريوم مثل شركة أمكو **Amoco**) حوالي 17.1%، وكان نصيب شركة يونيكال(**Unocal**) حوالي 15% وشركة بانازول (**Penzoil**) حوالي 9.81% من المشروع.

في 1994/08/14 قام الرئيس الأذربيجاني بزيارة واشنطن واتفق على توقيع ثلاث عقود مع كل من الشركات الأمريكية (**Mobil–Chevron–Exxon**)، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تعاون مع شركة (Amoco) الأمريكية هذه الاتفاقية تتيح للشركة الحق الاستثنائي في إجراء المباحثات حول حقل (**Inam**)، وقد نصّ العقد الأول على استكشاف واستثمار حقل (**Apshereon**) جنوب بحر قزوين والذي بموجبه حصلت شركة (**Chevron**) على 30% من المشروع والحق في ممارسة عملية التنقيب، أما العقد الثاني فيهتم بالتنقيب في حقل (**Z.Tagiev**) بواسطة

1 – طاهر أحمد،"استغلال ثروات بحر قزوين...الفرص والمعوقات" (**السياسة الدولية**، القاهرة، العدد180 ، أبريل 2010) ص ص 170–175.

شركتين (**Exxon–Aioc**) حيث تحصل كل منهما على 50% من أسهم المشروع، أما العقد الثالث فتم توقيعه بين شركتين (**Aioc–Mobil**) بخصوص حقل (**Ogaz**) الموجود شرقي باكو وينص هذا المشروع على تكافئ المساهمة بين الشركتين الأمريكيتين والأذريبجانية، لكنه يعطي الحق في مباشرة عملية المشروع إلى شركة "موبيل" الأمريكية.(1)

وفي 1996/12/02 بدأت شركة **Caspian International Company** عملها في أذربيجان، حيث قامت بعملية استكشاف في حقل "كاراباخ" وهي شركة أمريكية مشتركة وفي الفترة 6–1997/04/9 عقد مؤتمر في دالاس حول منطقة بحر قزوين

عرضت فيه شركة "هوستن" (**Houston**) أكبر مجموعة من التقارير والخرائط وقواعد البيانات حول منطقة بحر قزوين ، وفي 1998/05/11 قامت وكالة الطاقة الأمريكية بعقد مؤتمر حول احتياطات الطاقة في منطقة بحر قزوين وأجرت مسحًا إستراتيجيًا للمنطقة، وفي 1998/06/04 وضعت شركة "سوكار" (**Socar**) تقريرًا حول كمية الغاز الطبيعي القابلة لاستخراج وقدرتها بحوالي 15 مليار م3، وفي 1998/05/20 قدمت شركة (FEC) "**First Exchange Crop**" عدة مشاريع استثمارية في بحر قزوين وخاصة في كل من كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان (2).

وفي يومي 25–1998/06/26 عقد مؤتمر دولي في مركز التجارة العالمي في نيويورك من أجل بحث مشاكل النفط والغاز الطبيعي وخطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين، وفي 1998/11/13 وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تمويل مشروعات البنية التحتية اللازمة لصناعة النفط والغاز الطبيعي في تركمنستان.

وفي 1999/10/11 شرعت شركة "شيفرون" (**Chevron**) الأمريكية بالتباحث مع حكومة كازاخستان على صفقة شراء 25% من استثمارات حقل تنجيز "**Tengiz**" وفي 1999/11/02 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم منحة تقدّر قيمتها

1 – اسماعيل عصام ،**هيمنة الشركات الأمريكية في حوض بحر قزوين**، (لبنان:مركز الإستراتيجية والبحوث، 2002)، ص.111.

2 – إبراهيم مجمود، **مرجع سابق**، ص 233–234.

بـ 425 ألف دولار لدراسة إمكانية إنتاج وتطوير حقول الغاز في أذربيجان حيث تقوم بهذه الدراسة شركة (**Enron**).

وفي 1999/11/23 قدمت شركة "اكسون" (**Exxon**) عرضًا لتطوير حقول الغاز الطبيعي في شرق تركمنستان والتي من المحتمل أن تخدم أسواق كل من الصين واليابان، وفي تاريخ 1999/12/10 قامت شركة "شل" (**Shell**) بعمل مشروع استكشافي في المنطقة الجنوبية لبحر قزوين، حيث تمتلك 50% من خط أنابيب الغاز والاستثمارات في حقول الغاز الطبيعي في كل من تركمنستان وكازاخستان وهي شريك في "الكونسورتيوم"(1).

وفي 2000/02/29 وقعت شركة "كونكو" (**Conco**) عقدا لعمل استكشاف في عمق بحر قزوين مع شركتي (**Exxon–Mobil**)، وفي نفس التاريخ وقعت شركة (**Shell**) الأمريكية اتفاقية لاستثمار الغاز الطبيعي في تركمنستان.

يتضح لنا من العرض السابق لنشاط الشركات الأمريكية في منطقة بحر قزوين مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على موارد الطاقة في المنطقة، كما أنها لم تكتف بتواجد شركاتها النفطية في المنطقة، بل سعت إلى السيطرة على منابع النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، بالإضافة إلى رغبتها في السيطرة على أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية، حيث قامت بتنويع طرق تصدير النفط والغاز الطبيعي عبر عدة دول حول منطقة بحر قزوين، وقد جاءت هذه السياسة بهدف التحكم في سيطرة روسيا وإيران على موراد الطاقة في المنطقة[2] وهذا ما يتضح من خلال متابعة مراحل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على طرق تصدير الغاز الطبيعي والنفط في منطقة بحر قزوين على النحو التالي:

قامت كل من شركتي (**Aico–Socar**) في 1997/05/07 باتفاق على إنشاء شركة جديدة تقوم بمد خط أنابيب دولي جديد لنقل نفط وغاز بحر قزوين وكازاخستان إلى الأسواق العالمية ويكون لشركة (**WillBross**) الأمريكية النصيب الأكبر في هذا المشروع .

---

1 – محمد رضا جليلي وبيتري كيلنر، **جيوسياسية آسيا الوسطى، مرجع سابق** ص.30.

2– Ashibaey M.Laumulin,**"New Challenges and New Geopolitics in Central Asie After Septembe,** 2002,p.144.

وفي 1998/11/24 وقعت كل من تركيا وأذربيجان وكازاخستان على إعلان أنقرة والذي يهتم بمسار أنابيب نقل الغاز وهي (خط أنابيب الغاز الغربي – خط أنابيب الغاز الممتد بين تركمنستان مرورًا بأذرابيجان ليصل إلى تركيا). وفي نفس السنة تقدم الكونغرس الأمريكي بمشروع قرار سمي بـ(القرار الاستراتيجي لطريق الحرير) (**Silk Road Strategy act**) لبناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من كازاخستان وتركمنستان وأذربيجان إلى الأسواق العالمية.

قامت شركة (Enron) في 1999/01/27 بإنهاء دراسة الجدوى الخاصة بخط أنابيب غاز الممتد من تركمنستان عبر بحر قزوين ويمر بكل من (تركمنستان–أذربيجان–جورجيا–تركيا) وقد أعلنت الشركة أنه يمكن بناء هذا الخط خلال عامين بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي ملياري دولار

المحدد العسكري

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بالتواجد السياسي والاقتصادي في المنطقة بدعوى حماية أمن الطاقة في المنطقة والحفاظ على استثماراتها، هذا بالإضافة إلى رغبتها في القضاء على بؤر الإرهاب والتطرف الموجودة في المنطقة، فأخذت بنشر قواتها العسكرية في المنطقة وبناء قواعد عسكرية لها في بعض الدول مثل: كازاخستان وأذربيجان(1) ، حيث تم الاتفاق بين وزير الخارجية الأمريكية الأسبق **(كولن باول)** والرئيس الكازاخي **(سلطان نور نازال باييف)** على توسيع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة بحر قزوين في إطار محاربتها للإرهاب في مقابل تقديم الدعم المالي لها[2].

وفي ديسمبر 2001 قام وزير الدفاع الأمريكي الأسبق **(دونالد رامسفيد)** بعمل زيارة لأذربيجان الهدف منها بحث سبل التعاون في المجال العسكري معها حيث أكد في هذه الزيارة أن بلاده مهتمة بالتعاون العسكري مع دول المنطقة من أجل ضمان توافر حالة الأمن والاستقرار لديها، ثم جاء الإعلان عن نشر قوات أمريكية في جورجيا في فبراير 2001 بهدف تحقيق حالة من الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي، محاولة حسم المهام الإستراتيجية والجغرافية في المنطقة.

---

1 – إسماعيل عصام سابق، **مرجع سابق**، ص.120.

2 – بيضون أحمد والحص سليم وآخرون، **العرب والعالم ، 11أيلول**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1 ، نوفمبر2002)، ص241.

ولكن هذا التواجد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أنه لاقى ترحيبًا من قبل كل من جورجيا و تركيا، إلا أنه كانت له انعكاسات أخرى على باقي دول المنطقة ومنها روسيا التي تنظر إلى منطقة بحر قزوين والقوقاز باعتبارها منطقة ذات أهمية خاصة لها، وترفض أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها في المنطقة وتهدد أمنها(1).

أمّا إيران فتنظر إلى التدخل الأمريكي في كلّ من جورجيا والعراق وأفغانستان باعتباره تهديدًا مباشرًا لأمنها واستقرارها وخاصة بعدما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف عمليات التواجد العسكري في وسط آسيا بعد أحداث سبتمبر 2001.

خامسا–الولايات المتحدة الأمريكية وأحداث 11 سبتمبر 2001

لم تكن أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر قزوين وليدة لأحداث الحادية عشر من سبتمبر وإن كانت تلك الأحداث سببا قوي لبدء تحركها تجاه تلك المنطقة، حيث أن منطقة بحر قزوين تعتبر من أهم الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتبر التحرك الأمريكي ضد الغزو الذي قام به الاتحاد السوفيتي السابق على أفغانستان في نهاية السبعينات من القرن الماضي أحد مظاهر الاهتمام الأمريكي بتلك المنطقة.

لذا استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر 2001 وما بعدها من أجل تحقيق أحد أهدافها الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى ، حيث تصر على دعم التواجد العسكري الدائم في دول المنطقة بدعوى القضاء على الإرهاب، كما تسعى إلى توسيع حلف الناتو بحيث يغطي دول المنطقة وذلك من أجل حصار القوى الكبرى مثل روسيا والصين وإيران، وتوفير أجواء أمنية وعسكرية وسياسية توفر أرضية مناسبة للسيطرة الغربية والأمريكية على منابع النفط والغاز في منطقة بحر قزوين. وقد أتاحت أحداث 11 سبتمبر 2001 الفرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لفعل ذلك من خلال إرسال قواتها العسكرية إلى أفغانستان للقضاء على حركة طالبان. أما الهدف الرئيسي لهذه القوات هو دعم الهيمنة ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الدول التي كانت بعيد عن سيطرتها في السابق، وتمهيدًا لقيامها باستغلال ثروات هذه المنطقة. (2)

---

1 – إبراهيم إيمان مجمود، **مرجع سابق**، ص.238.

2 – رضا محمد الجليلي وبتري كيلنر، أنابيب النفط وخطوط النقل(**شؤون الأوسط** ، 2003) ص.62.

والموقع الجغرافي لدولة أفغانستان أتاح للولايات المتحدة الأمريكية التحكم في شرايين الطاقة المتجهة نحو كل من الصين والهند واليابان وباقي الأسواق الآسيوية التي تمثل أهم الأسواق المستقبلية في استهلاك الطاقة لتوفير متطلبات التقدم الصناعي لديها وسدّ احتياجات المستهلكين محليًا بها، ويمكن القول بأن الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين بعد أحداث 11سبتمبر 2001 كانت تسعى إلى احتواء القوى ذات النفوذ الإقليمي في المنطقة، فنجدها قامت بعدة محاولات تهدف إلى خلق علاقات تعاون ومصالح مشتركة مع روسيا تهدف من ورائها إلى تحجيم دور روسيا، والحد من دعم علاقاتها مع باقي الدول المطلة على بحر قزوين والمستقلة حديثاً عن الإتحاد السوفيتي السابق، حيث تأتي فكرة إنشاء خط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين عبر تركيا بعيدًا عن روسيا بنتائج عديدة أهمّها محاولة إضعاف هيمنة روسيا على هذه المنطقة التي كانت جزءًا منها لمدة طويلة والغنية بمواردها النفطية، مما يترتب عليه رفع يد روسيا عن احتكارات النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، مما يؤثر على الاقتصاد الروسي فيما بعد، هذا بالإضافة إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إزاحة ما تبقى من نفوذ روسي في المنطقة بإجراء اتصالات مع كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان والعمل على دعم علاقات التعاون فيما بينهم مما يشكل عائقاً أمام إمكانية تواصل روسيا مع دول المنطقة.

ومن جهة أخرى تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بجهود كبيرة لإبعاد وعزل إيران وإضعاف نفوذها وامتداد روابطها التاريخية مع دول المنطقة وذلك بسبب خوفها من امتداد النفوذ الإيراني إلى دول المنطقة في محاولة لاحتوائها، مما دفع الولايات المتحدة إلى تقديم عدة اقتراحات لإنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية بعيدًا عن إيران، والدعوة إلى مرور خط الأنابيب الذي يربط دول آسيا الوسطى والقوقاز بتركيا إلى الأسواق العالمية.

سادسا– تحديات السياسة الأمريكية في منطقة بحر قزوين.

على الرغم من تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية داخل منطقة بحر قزوين، إلا أنه هناك جملة من التحديات التي من شأنها أن تعيق واشنطن في تحقيق أهدافها المنشودة في المنطقة ومن أبرز هذه التحديات(1) :

1–في إطار وقف التعاون العسكري بين موسكو وطهران بهدف إفساح المجال أمام تدعيم نفوذها الاقتصادي والعسكري في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، إقامة منطقة عازلة أمام الحضور الروسي والإيراني ، وإرساء مبدأ جديد للتفاهم الاقتصادي حول تقاسم ثروات بحر قزوين، فقد لجأت واشنطن إلى سياسة الحصار وفرض العقوبات ضد روسيا والدول التي تتورط في عمليات تصدير أسلحة أو تكنولوجيا عسكرية متقدمة لإيران، حيث قامت بفرض عقوبات على أكثر من 17 معهداً وجامعة عسكرية وعلمية روسية تتعاون مع إيران في المجالات العسكرية والتكنولوجيا الخاصة بصناعة الأسلحة والمعدات الحربية، كما صدق مجلس الشيوخ الأمريكي في 2001 بأغلبية 98 صوتا على مشروع قانون يهدف إلى فرض عقوبات على روسيا أو أية دولة أخرى تساعد إيران على تطوير أو تصنيع أسلحة الدمار الشامل، من قبله، وكان مجلس النواب قد وافق بأغلبية ساحقة أيضاً على مشروع قانون مماثل. وعلى عكس ما توقع الكثيرين، فقد رفضت كل من موسكو وطهران تلك السياسة العقابية الأمريكية، ولم ترضخا للضغوط الأمريكية، وفي هذا السياق، جاء نص البيان المشترك الذي أصدرتاه حكومتا البلدين إبان زيارة مسئول الأمن القومي الإيراني لموسكو في أوائل العام 2002، والذي أكد على أن البلدين سوف ينفذان كل التزاماتهما المتبادلة فيما يتعلق بالتعاون العسكري والنووي، فضلا عن الاتفاقات الموقعة بين عام 1989، و1990 في هذا الصدد أيضاً، وأنهما لن يقبلا بأي تدخل من أية دولة ثالثة في هذا الخصوص .

2– تصنف العديد من الجهات الرسمية الأمريكية الإسلام السياسي باعتباره من التحديات المحتملة التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد سقوط الإيديولوجية الشيوعية، و مع التصاعد الملحوظ في ظاهرة الإسلام السياسي في العديد من الدول الإسلامية بحيث يعد انتشار هذه الظاهرة خطر على المصالح الأمريكية و الغربية و التي عرفت تزايدا كبيرا بعد استقلال

1 – ثابت أحمد، "الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد 11سبتمبر،(**سلسلة أوراق آسيوية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، العدد 45، أغسطس 2002) ص.27.

الجمهوريات الإسلامية في منطقة بحر قزوين خاصة في تركمانستان و طاجاكستان، وتزايد النشاط الإيراني الأصولي سواء في العالم العربي أو في هذه الجمهوريات ، خصوصا و أن لإيران الحجم و الموقع المركزي و عدد السكان و التقاليد التاريخية و الموارد النفطية والمستوى المتوسط من الدخل الاقتصادي الذي يمكن من أن يؤهلها لتمارس نفوذها على هذه الجمهوريات الإسلامية و أن تكون دولة إسلامية مركزية، كما لها القدرة الكافية على رعاية المنظمات و تمويل الجماعات الإسلامية و دعم المقاتلين و المجاهدين في أفغانستان و التودد للشعوب الإسلامية في منطقة بحر قزوين.

3- على الرغم من وضوح الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في حرب أفغانستان، إلا أن نجاح عملية تحقيقها لا تزال تلقى صعوبات عديدة تواجه واشنطن، بداية تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العسكري إلى حلفاء فعليين مستعدين للتضحية في العمل معها، و هو الأمر الذي يلقي استفهاما خصوصا بعد الدرس الذي تلقاه السوفييت في أفغانستان، من جهة أخرى بدأت واشنطن تواجه صعوبة في دفع نفقات هذه الحرب. بالإضافة إلى التنازلات المالية التي قدمتها لباكستان و التي امتدت إلى الهند و روسيا و دول آسيا الوسطى و بحر قزوين و القوقاز من أجل إقناعها بالبقاء ضمن التحالف الواسع المناهض للإرهاب .خصوصا و أن الأزمة الاقتصادية التي تم تجنبها مؤقتا من خلال مسارات الغزو الكبير (لأفغانستان و العراق)، الذي ساهم في تغذية صناديق و خزائن الشركات العابرة للقارات و المتعلقة بالصناعة الحربية و زيادة الإنفاق الحكومي، تفاقمت بشكل كبير مع انفجار فقاعة قطاع العقار في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي بدأت طلائعه مع بداية عام 2007.

4- بالرغم من السعي الأمريكي المتواصل لمواجهة المحاولات الإيرانية في امتلاك التكنولوجيا النووية و القوة العسكرية، إلا أنها لا تستطيع فرض النظام العالمي الجديد الذي تريده بإنفرادها و سيطرتها على العالم، نظرا لأن الدولار و أزمة النفط معا يشكلان في هذه الأيام مصدر تهديد قاتل و قادم، ينذر بإدخال الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة عاصفة من المشاكل المالية و الاقتصادية لم تعرفها منذ عام 1945 خصوصا في ظل سعي العديد من الدول النفطية الرئيسية لعقد صفقات نفطية و علاقات متبادلة في مواجهة السيطرة الأمريكية و من هذه الدول إيران وروسيا والصين.

و بالتالي فالإستراتيجية الأمريكية في بحر قزوين تعمل على عزل و احتواء إيران و تقليص نفوذها في المنطقة، إلا أن إيران تعمل في نفس الوقت على مجابهة هذه الإستراتيجية الأمريكية و البحث عن المحددات التي تسمح لها بفرض نفسها كقوة إقليمية في المنطقة على جميع الأصعدة اقتصاديا و سياسيا أو ثقافيا من خلال المزايا التي تمتلكها كالموقع الجغرافي المتميز بالإضافة إلى الروابط الثقافية و الدينية التي تتشارك فيها مع دول بحر قزوين.

خاتمة

حاولنا من خلال هذا المقال أن نجيب عن مشكلة بحثية رئيسية تتعلق بتفسير السياسة الأمريكية في منطقة بحر قزوين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث تم التوصل الى أن السياسة الأمريكية في هذه المنطقة لا يمكن تفسيرها من منطلق اقتصادي بحت – عامل النفط– على الرغم من أهميته في إطار مفهوم امن الطاقة الأمريكي و انما حتى الحسابات الجيو– استراتيجية و الجيو– سياسية المتعلقة بالسيطرة والنفوذ هي التي تفسر لنا السياسة الأمريكية في منطقة بحر قزوين.

فالولايات المتحدة الأمريكية قامت بصياغة سياستها في المنطقة على النحو الذي يحقق أهدافها القومية العليا هذا من جانب و إبعاد و تحجيم النفوذ الروسي و الحيلولة دون عودة بروزها كقوة عالمية من جهة أخرى في منطقة تعتبر من مناطق نفوذها التاريخي منذ حوالي خمسة قرون.